

VATP001

## VAT Public Clarification

### VAT treatment of compensation-type payments

## توضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة المعاملة الضريبية لدفعات التعويضات

#### Issue

VAT is a tax on supplies of goods and services. Therefore, no VAT is due if no supply takes place. As part of business arrangements, businesses will often make payments to compensate each other for any loss, omissions or other wrongdoings. A question arises whether VAT is due on such payments.

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تفرض على توريدات السلع والخدمات، وبالتالي إذا لم يكن هناك توريد فلن تستحق ضريبة للقيمة المضافة. وجزء من اتفاقيات الأعمال، تقوم الأعمال عادة بدفع مبالغ لتعويض بعضها البعض عن أية خسارة أو إهمال أو أخطاء أخرى. وذلك يطرح استفسار حول مدى استحقاق ضريبة القيمة المضافة عن تلك المدفوعات.

#### Summary

Where a payment is not consideration for supply, no VAT is due on the payment.

لا تستحق ضريبة القيمة المضافة على مبلغ مدفوع ما لم يكن المبلغ هو مقابل لتوريد.

#### ملخص

#### Detailed discussion

Under Article 2 of the Federal Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax ("VAT Law"), VAT is imposed, among other things, on taxable supplies of goods and services.

بناء على المادة (2) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة ("قانون ضريبة القيمة المضافة")، تفرض ضريبة القيمة المضافة على توريدات السلع والخدمات الخاضعة للضريبة.

"Taxable supply" is defined in Article 1 of the VAT Law as a "supply of goods or services for a consideration by a person conducting business in the State, and does not include exempt supply".

ونصت المادة (1) من قانون ضريبة القيمة المضافة على تعريف "التوريد الخاضع للضريبة" بأنه توريد سلع أو خدمات لقاء مقابل أثناء ممارسة الأعمال من قبل أي شخص داخل الدولة، ولا يشمل التوريد المعفي من الضريبة.

As a consequence, in order for an obligation to charge VAT to arise, there must be a supply of

وبالتالي، فيجب أن يكون هناك توريد لسلع أو خدمات حتى ينشأ الالتزام بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. لذلك، فإن

#### شرح تفصيلي

بناء على المادة (2) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة ("قانون ضريبة القيمة المضافة")، تفرض ضريبة القيمة المضافة على توريدات السلع والخدمات الخاضعة للضريبة.

ونصت المادة (1) من قانون ضريبة القيمة المضافة على تعريف "التوريد الخاضع للضريبة" بأنه توريد سلع أو خدمات لقاء مقابل أثناء ممارسة الأعمال من قبل أي شخص داخل الدولة، ولا يشمل التوريد المعفي من الضريبة.

وبالتالي، فيجب أن يكون هناك توريد لسلع أو خدمات حتى ينشأ الالتزام بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. لذلك، فإن

goods or services. If any payment does not relate to a supply of goods or services then the payment is not subject to VAT.

The question of whether or not a payment is consideration for a supply is the matter of fact. Typically, this requires the taxpayer to consider the underlying arrangements that give rise to the payment in order to determine whether the payee has provided anything in return for the payment.

Below, a number of situations are considered where a payment may or may not be treated as being consideration for a supply of goods or services. It should be noted that the purpose of the discussion is not to provide answers for all types of payments that might be made in such situations, but to give an example of principles that should be used in determining whether VAT should be due on compensation-type payments.

المدفوعات التي لا تتعلق بتوريد سلع أو خدمات لن تخضع لضريبة القيمة المضافة.

ولذلك تكمن المسألة في ما إذا كان المبلغ المدفوع هو مقابل توريد ما أم لا. ولذلك يتوجب على دافع الضريبة النظر في أساس الاتفاق الذي نشأت الدفعه عنه لتحديد ما إذا كان مستلم الدفعه قد قدم أي شيء نظير تلك المبالغ أم لا.

سيتم النظر أدناه في عدد من الحالات التي يجوز أو لا يجوز فيها معاملة دفعه ما على أنها مقابل لتوريد سلع أو خدمات. تجدر الإشارة إلى أن هدف الشرح ليس تقديم إجابات لجميع أنواع المدفوعات التي قد يتم إجراؤها في مثل هذه الحالات، بل تقديم أمثلة للمبادئ التي يجب استخدامها في تحديد ما إذا كانت ضريبة القيمة المضافة تستحق على دفعات التعويضات.

- *A contractual payment to compensate for loss*

An example of such a compensatory payment are "liquidated damages". Liquidated damages are predetermined amounts that parties to an agreement designate during the formation of the agreement for the injured party to collect as compensation upon a specific breach – for example, for an early termination of a contract or a late performance. The purpose of such payments

- *المبالغ التعاقدية لتعويض الخسارة*

من أمثلة دفعات التعويضات هي تعويض عن "أضرار محددة". الأضرار المحددة هي مبالغ محددة سلفاً من قبل أطراف الاتفاق أثناء التعاقد للسماح للطرف المتضرر باستلام تعويض بناءً على مخالفة محددة، على سبيل المثال الإنها المبكر للعقد أو الإنجاز المتأخر. ولا يكون هدف هذه الدفعات تقديم مقابل عن توريد سلع أو خدمات، وإنما هي لتعويض الطرف المتضرر عن خسارة في الدخل. ولذلك تكون هذه الدفعات خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.

is not to provide consideration for a provision of any goods or services but to compensate a party for loss of earnings. As such, the payments are outside the scope of VAT.

That does not, however, include where a contract allows a hotel guest to cancel a booking in return for a cancellation charge, as such charges are considered a cessation of a right, which are a supply of services and hence subject to VAT. This is regardless of whether the hotel room remains available to the guest or not.

مع ذلك، لا تتضمن تلك المعاملة عقد حجز فندق يسمح للنزليل بإلغاء حجزه مقابل رسم إلغاء، حيث أن هذا الرسم يعتبر مقابل إيقاف الحق، والذي يعتبر توريداً لخدمات وبالتالي يخضع لضريبة القيمة المضافة. تكون هذه المعاملة بغض النظر عما إذا كانت غرفة الفندق لا تزال متاحة للضيوف أم لا.

- ***A payment to settle a dispute***

Where a dispute is settled (e.g. in or out of court) and a payment is awarded to a party, it is necessary to consider the reason behind the payment in order to determine the VAT treatment. For example:

- Where a payment is to enforce a contractual term, the payment is consideration for the contractual supply to which it relates. For example, where a dispute regarding a price of goods is settled by requiring a contractual recipient of the goods to make a payment for these goods, the payment will be consideration for the supply of the goods and therefore subject to VAT.

- **المبلغ المتعلق بتسوية النزاع**

إذا تمت تسوية نزاع (سواء من خلال محكمة أو خارجها) وتقرر دفع مبلغ ما إلى أحد طرفي النزاع، فمن الضروري الأخذ في الاعتبار الأسباب وراء استحقاق الدفع لتحديد المعاملة الضريبية. فعلى سبيل المثال:

- إذا كان المبلغ لتنفيذ شرط تعاقدي، فإن ذلك المبالغ يعتبر مقابل التوريد التعاقدية ذو الصلة. على سبيل المثال، إذا تم تسوية نزاع يتعلق بسعر سلع عن طريق مطالبة مستلم السلع (طرف التعاقد) بسداد قيمة هذه السلع، فإن المبلغ المطالب به هو مقابل توريد السلع وبالتالي سيكون خاضعاً لضريبة القيمة المضافة.

- Where a payment is in the nature of damages or compensation for any loss suffered by a party, the payment is not consideration for any supply and is outside the scope of VAT. For example, a payment for loss of earnings or a payment of interest in respect for a late payment of contractual consideration would not be a consideration for any supply.
- إذا كان المبلغ في طبيعته هو تعويض لضرر أو خسارة تكبدتها أحد طرفـي التعاقد، فإن ذلك المبلغ لا يُعتبر مقابل توريد وبالتالي سيقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. على سبيل المثال، لا يعتبر المبلغ المدفوع مقابل خسارة في الدخل أو مبلغ فائدة متعلقة بتأخير السداد بمثابة مقابل تعاقدي حيث أنه ليس مقابل لتوريد.
- Where a payment is in return for granting a right then the payment is consideration for the supply of the right and may be subject to VAT. For example, a person may agree to allow another person to use its property (including intellectual property) in return for a payment, the payment is consideration for the supply of the right to use the property.
- إذا كان المبلغ هو مقابل منح حق، فإن ذلك المبلغ يُعتبر مقابل لتوريد ذلك الحق وقد يخضع لضريبة القيمة المضافة. على سبيل المثال، قد يوافق شخص على السماح لشخص آخر باستخدام عقاره (بما في ذلك الملكية الفكرية) مقابل دفع مبلغ، وبالتالي يكون هذا المبلغ هو مقابل توريد حق استخدام العقار.

#### - ***A fine or penalty***

A fine or penalty charge may be imposed for contravening terms of an agreement, performing an unlawful act or otherwise be imposed, usually by government bodies, for breaches of statutory obligations. True fines and penalties are not consideration for any supply and therefore outside the scope of VAT. For example:

#### - **الغرامة أو المخالفة**

قد يتم فرض غرامة أو عقوبة مالية نتيجة انتهاك شروط اتفاقية أو القيام بعمل غير قانوني أو ما شابه ذلك من قبل جهة حكومية في الأغلب، لمخالفة التزامات قانونية. ولا تعتبر الغرامات والعقوبات الحقيقة مقابل لأي توريد، وبالتالي تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. على سبيل المثال:

- قد ينص العقد على إلزام أحد طرفي العقد بسداد مبلغ ما في حال مخالفة مدة العقد. إن المبلغ المدفوع نتيجة لخرق العقد هو في طبيعته تعويض لضرر أو خسارة، وبالتالي خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.
- قد يتم فرض غرامة أو مخالفة من قبل جهة حكومية للقيام بعمل غير قانوني، على سبيل المثال غرامة القيادة بسرعة تفوق السرعة المسموحة أو غرامة إيقاف السيارة في الأماكن غير المخصصة لذلك. والغرض من هذه الغرامات هو معاقبة الشخص المخالف، كما أن الطرف الذي يقوم بفرض الغرامة لا يقم أي توريد مقابل الدفع. لذلك، لا تُستحق ضريبة القيمة المضافة على مثل هذه الغرامات والمخالفات.

#### - ***Payment for damaged goods***

Where a person has damaged or lost goods belonging to another person (for example, damaging a leased car), it may be required to make a payment to compensate for the damage or loss. Where the payment is compensation and for breaching pre-existing terms of a contract, it is unlikely to be consideration for a supply and therefore would be outside the scope of VAT.

#### - **الدفع مقابل السلع التالفة**

إذا قام الشخص بإتلاف أو خسارة سلع تخص شخص آخر، على سبيل المثال: إتلاف سيارة مستأجرة، فقد يتطلب منه دفع مبلغ للتعويض عن الضرر أو الخسارة. إذا كان المبلغ المدفوع هو بمثابة تعويض لانتهاك شروط العقد المنصوص عليها مسبقاً، فمن غير المرجح أن يكون هذا المبلغ مقابل لتوريد، وبالتالي سيكون خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة.

In other circumstances, there is likely to be consideration for a supply – for example, where a customer breaks a good and is obliged to take title to it, the payment the customer makes would represent consideration for a supply of goods, and so would be subject to VAT.

في حالات أخرى، من المحتمل أن يُعامل على أنه مقابل توريد، على سبيل المثال، إذا قام العميل بكسر سلعة ويتوارد عليه سداد قيمتها، فإن المبلغ الذي يدفعه العميل يعتبر مقابل لتوريد سلع، وبالتالي يخضع لضريبة القيمة المضافة.

### Holistic analysis

In summary, in determining whether or not a payment is consideration for any supply, it is necessary to consider the contractual and legal arrangements in full to determine the reason for the payment. Thus, it may be necessary to consider whether:

- the payment is consideration for any previously agreed goods or services;
  - the payment is consideration for any newly created supply of goods or services;
  - the purpose of the payment is to adjust a previously agreed consideration for a supply;
  - a party is granting a right to another party in return for a payment;
  - a party is promising not to exercise a right in return for a payment;
  - a party is giving something up in return for a payment.
- المبلغ المدفوع هو مقابل لتوريد سلع أو خدمات متفق عليها سابقاً.
  - المبلغ المدفوع هو مقابل لتوريد حديث لسلع أو خدمات.
  - هدف الدفع لتعديل مقابل توريد متفق عليه سابقاً.
  - أحد الطرفين يمنح حق ما لطرف آخر مقابل دفع مبلغ.
  - أحد الطرفين يتعهد لطرف آخر بعدم ممارسة حق مقابل دفع مبلغ.
  - أحد الطرفين يتنازل عن شيء ما مقابل دفع مبلغ.

### تحليل شامل

من أجل تحديد ما إذا كان المبلغ يمثل مقابل التوريد، فمن الضروري النظر في الاتفاقيات التعاقدية والقانونية كاملةً لتحديد سبب الدفع. وبالتالي ، قد يكون من الضروري النظر فيما إذا كان:

In considering whether a payment is consideration for a supply or is in the nature of compensation, it is important to ignore the labels or titles the parties give to a payment. For example, a description of an administrative payment as a "penalty" or a "compensation" will not prevent the nature of the payment from being consideration for a supply.

عند النظر فيما إذا كان المبلغ يمثل مقابل توريد أو هو تعويض، فمن المهم تجاهل المسميات أو العناوين التي يعطيها الأطراف لهذا المبلغ. على سبيل المثال ، لن يؤدي وصف دفعه إدارية "عقوبة" أو "تعويض" إلى منع اعتبارها مقابل لتوريد.

*This Public Clarification issued by the FTA is meant to clarify certain aspects related to the implementation of the Federal Law No 7 of 2017 on Tax Procedures, Federal Decree-Law No 8 of 2017 on Value Added Tax and their Executive Regulations.*

يهدف هذا التوضيح العام الصادر عن الهيئة الاتحادية للضرائب إلى توضيح بعض المواضيع المتعلقة بتطبيق القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الإجراءات الضريبية والمرسوم بقانون رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة ولوائحهما التنفيذية.

*This Public Clarification states the position of the FTA and neither amends nor seeks to amend any provision of the aforementioned legislation. Therefore, it is effective as of the date of implementation of the relevant legislation, unless stated otherwise.*

هذا التوضيح العام يتضمن موقف الهيئة الاتحادية للضرائب ولا يعدل ولا يهدف إلى تعديل أي من أحكام التشريعات المنكورة. ولذلك، فإن هذا التوضيح العام ساري اعتباراً من تاريخ تطبيق التشريعات الضريبية المنكورة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك في النص.